

باسم فلسطين فاني اتقدم بالتهنئة بانتخاب الرئيس لخياره لقيادة هذا المؤتمر ونتمنى له النجاح ونشكر الدولة المضيئة على كافة الترتيبات والاستضافة الكريمة ونشكر المدير التنفيذي والسكرتاريا على اعداد هذا المؤتمر متمنيا له النجاح في اعماله .

اسمحوا بداية ان اتقدم بالشكر (UN-habitat) على تعاونها الوثيق مع دولة فلسطين، واهتمامها المطلق بواقع الاسكان الحضري الفلسطيني، ودعمها للعديد من البرامج ذات الصلة بالتخطيط الحضري والعمراني. والشكر و التقدير للحكومات وكافة الهيئات الدولية والاقليمية على دعمها لبرنامج الاسكان الحضري في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ان من اهم الحقوق الاساسية المكفولة دوليا وفقا للاعلان العالمي لحقوق الانسان حق الانسان في الحصول على المسكن الملائم. من أهم جوانب هذا الحق الحياة الآمنة والتي تتحقق من خلال الضمان القانوني في توفير المسكن في كافة أشكاله للمواطنين، وما يتبعه من مرافق . وعلى الرغم من حداثة النظام السياسي الفلسطيني، الا انه يحرز تقدما في مجال التخطيط والاسكان من خلال مؤسسات وبرامج كفوؤه. لكن يبقى واقع الاسكان الفلسطيني يعاني حالة العجز والضعف مرتبطة بمحدودية اختصاص الدولة الفلسطينية على اراضيها ، وضعف التنمية الفلسطينية بشكل عام جراء السياسات والممارسات التعسفية الاسرائيلية والتي تحول دون قيام الدولة الفلسطينية بواجباتها في هذا الصدد .

ومنذ تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية ادارة وتطوير أجزاء من الأراضي الفلسطينية، وفقا لاتفاق اوسلو المرحلي ، تمت من خلاله السيطرة المشروطة والمحدودة على موارد الأرض والمياه والأمن والقوانين المطبقة ، اذ اتاحت الفرصة للسلطة من أجل تنظيم وتطوير مناطق النفوذ على مراحل ، وفي نفس الوقت شكلت عبئا على كاهل السلطة الوطنية الفلسطينية ، بحيث أنها لا تستطيع ادارة شؤونها بحرية ، حسب الاحتياجات والطموحات الفلسطينية بسبب القيود التي يفرضها الاحتلال الاسرائيلي على التنمية الفلسطينية بصفة عامة ، وعلى التخطيط العمراني الفلسطيني بشكل خاص .

هذا الواقع السياسي والإداري كان له أثر مباشر على الظروف السكنية في الأراضي الفلسطينية، وخاصة أن إسرائيل تسيطر سيطرة تامة على مناطق (C) التي تشكل حوالي ثلثي الأراضي الفلسطينية، وتتحكم بتراخيص

البناء والتطوير العقاري التي ترتبها ظروف مشروطة تجاه الفلسطينيين في سعيهم لتلبية احتياجاتهم السكنية.

إضافة لهذه القيود الإدارية المفروضة على الفلسطينيين ، يستمر إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال في سياستها الاستيطانية والتوسع في المستوطنات المقامة على أراضي الفلسطينيين ، ومصادرة الأراضي ضمن حدود عام 1967 ، حيث بلغت نسبة الأراضي المصادرة (127%) نهاية عام 2016 مقارنة مع العام الذي سبقه. بفعل هذه الإجراءات تنتهك أراضي الشعب الفلسطيني ، ومقومات الاسكان العمراني والتي اهمها الاستيلاء على المياه الجوفية ، اذ تسيطر اسرائيل على (85%) من المياه المتدفقة من الأحواض الجوفية.

كل هذا افضى إلى ظروف سكنية صعبة في الأراضي الفلسطينية، تجلت بعدة مظاهر من أبرزها الفجوة الكبيرة بين العدد المتنامي للسكان والأسر وبين عدد المساكن المحدود، وكذلك تركيز المباني السكنية في مناطق (A) وظهور البناء العمودي في المناطق الريفية التي تقع في المنطقة (B) .

ومن اكثر المناطق الفلسطينية تضررا هي مدينة القدس حيث تعتمد اسرائيل من خلال سياستها التهودية للمدينة المقدسة الى منع تطور قطاع الاسكان الفلسطيني، وصولا الى التغيير الديموغرافي الذي تطمح اليه، والذي يشكل تهديدا حقيقيا للوجود الفلسطيني في المدينة المقدسة ، اذ تمارس سياسة هدم المنازل بحجة عدم الترخيص، وهي سياسة التطهير العرقي وفرض الغرامات على السكان بحجج واهية والاستيلاء على عقارات قائمة، وتمتنع عن منح تراخيص جديدة للمقدسين، إضافة الى اهمال البنية التحتية للقدس الشرقية. وعزل المدينة بالكامل عن جوارها من خلال بناء جدار الفصل العنصري. وهذه النظرة العنصرية تجلت في خطاب نتنياهو حيث وصف البناء الفلسطيني في القدس الغير القانوني بأنه مرض يجب التخلص منه، متباهيا بأن حكومته هدمت في عام 2016 ألف ومئتي منزل، لكن المشكلة بنظره تكمن بأن أعدادا إضافية من المنازل تبنى، مهددا بتوسيع رقعة الهدم في الأيام القادمة إلى أماكن لم تصلها جرافات الهدم من قبل

كذلك لم تنأى منطقة الاغوار عن الضرر بقطاعها العمراني السكني شأنها شأن باقي الأراضي الفلسطينية. اذ تتعرض منطقة الاغوار، التي تشكل 30 % من مساحة الضفة الغربية ، الى اشرس سياسة تضييق على السكان ومصادرة لأراضيهم وهدم منازلهم. فتعتبر هذه المنطقة الجغرافية في فلسطين المحاذية لنهر الاردن – سلة غذاء فلسطين ، يسكنها الان 130 الف نسمة في حين قبل عام 1967 كان يسكنها 280 الف نسمة وهذا يدل على حجم التهجير الذي يمارس على سكان هذه المنطقة نتيجة ممارسات والاجراءات التعسفية الاسرائيلية

في اطار سياسة عامة للاحتلال الاسرائيلي تهدف الى تفريغ الاغوار من سكانها الاصليين من خلال التضييق عليهم ومنع الخدمات الاساسية من ماء وكهرباء ومنع دخولها من قبل غير مقيمين فيها حيث انه يوجد 27 قرية وتجمع سكاني في منطقة الاغوار يحرمها الاحتلال الاسرائيلي من ماء والكهرباء ويحرمها من توسيع المخطط الهيكلي لهذه التجمعات منذ 50 عام- ارجوكم تخيلوا انه لا يوجد اي مبنى جديد في

هذه المنطقة منذ 50 عاماً. ارجوكم تخيلوا ان يعيش 12 فرد من اسرة في غرفة واحدة لان الاحتلال الاسرائيلي لا يسمح لهم بالبناء في ارضهم ومزارعهم ، اضافه الى التمييز العنصري الذي يتعرض له السكان وحتى المزروعات ، فالاحتل الاسرائيلي يسيطر على المياه ويحرم المواطنين الفلسطينيين ويعطيها الى المستوطنين الغير شرعين بكميات كبيره .

وتمعن اسرائيل في سياستها التعسفية تجاه الشعب الفلسطيني، حيث تلجأ الى سياسة العقاب الجماعي تجاه عائلات الشهداء، مخالفة بذلك مبدأ شخصية العقوبة، وذلك بهدم بيوتهم وتشريدهم من منازلهم وعدم منحهم رخص بناء جديدة. إن هدم البيوت هو إجراء إداري يتم دونما محاكمة ودونما حاجة الى اثبات تهمة الشخص الذي بسببه يتم الهدم، أمام أية جهة قضائية عيش .

فإن هدم البيوت لغرض العقاب، يشكّل خرقاً فاضحاً للقانون الدولي. فالقانون الدولي يحظر هدم البيوت كوسيلة عقابية ويحظر أيضاً العقاب الجماعي، أي عقاب اناس بسبب أفعال اناس آخرين (البند 33 من اتفاقية جنيف الرابعة والنظام 50 من أنظمة هاج). إن هدم البيوت يشكل وسيلة صارخة من العقاب الجماعي، حيث أن المتضررين الأساسيين هم من أبناء الأسرة للمتهمين بتنفيذ المخالفات

اضافة للسياسات الاسرائيلية التعسفية بحق الفلسطينيين وقطاع الاسكان العمراني ، تمارس الة الحرب الاسرائيلية دمارا شاملا بحق هذا القطاع والبنية التحتية الفلسطينية بشكل عام. اذ خلفت الحروب المتتالية على قطاع غزة كارثة انسانية ، تسببت بتشرد عشرات الالاف من العائلات اثر هدم بيوتهم جراء القصف الاسرائيلي الذي طال بيوت المدنيين. وتستمر معاناة الغزيين بمنع الاحتلال والتضييق على دخول مواد البناء الازمة للاعمار .

أن المشاكل التي يعاني منها الاسكان العمراني في قطاع غزة لا تطول الفقراء فقط بل تشمل جزءاً كبيراً وشريحة عريضة من المجتمع الفلسطيني من فئة موظفي الحكومة وأصحاب المهن البسيطة، والذين لا يتوفر لديهم مقدرة مادية يمكن تجميعها لإقامة مسكن خاص بالعائلة، خاصة خلال العشر سنوات السابقة والتي أدت إلى ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع الفلسطيني إلى أرقام قياسية، وجعلت الغالبية العظمى من السكان تستصعب الحصول على لقمة العيش الكريمة.

اضافة الى فقدان أعداد كبيرة جداً للمسكن الخاص بهم نتيجة لسياسة هدم وتدمير البيوت في عدة مواقع أثناء الحروب الأخيرة على القطاع . علما بأن أحد أهم أهداف التنمية السكنية المستقبلية هو توفير السكن لكل هذه الفئات في اطار تحقيق تنمية اقتصادية شاملة تتوفر فيها فرص العمل والرعاية الاجتماعية ومتطلبات البيئة الصحية، إلا أن ذلك سيستغرق سنوات عدة قبل أن تتحسن معايير المسكن الذي يستطيع الإنسان

الفلسطيني اقتتاءه، خاصة في ظل التزايد المطرد للسكان اضافة محدودية الأراضي في القطاع ، ويعتبر قطاع غزة اكثر مناطق العالم كثافة سكانية فهو حوالي 360 كم ويسكن فيه اكثر من 2 مليون وفي تزايد مستمر .

في الوقت الذي نرحب بتقرير اليونهابتت 2015 حول تخطيط التجمعات السكانية في القدس الشرقية والذي يشير فيه ان السكان الفلسطينيين يعانون من الاحتلال الاسرائيلي ونشيد في تقرير التخطيط المكاني الذي اصدرته منظماتكم للتجمعات السكانية في مناطق C والتي تشكل 61% من مساحة الضفة الغربية والتي يسيطر عليها الاحتلال الاسرائيلي ويمنع المواطنين الفلسطينيين من البناء فيها ومن تطوير التخطيط الحضري فيها . فاننا نطالب المجتمع الدولي والمنظمات الانسانية والحقوقية وعلى راسها اليونهابتات بالعمل بشكل جاد لوقف التطهير العرقي التي تمارسه اسرائيل ضد الفلسطينيين من خلال هدم البيوت وتشريد ساكنيها ، هذه المهمة الانسانية الاولى لليونهابتت .... ولا يجب السكوت عنها - بل ان السكوت والدفاع عن هذه الممارسات من قبل بعض الدول هي شريكه في ذلك ، ويجب ان يعلم العالم ان العقبة الرئيسية لتطور التجمعات والسكانية الفلسطينية هو الاستيطان والاحتلال الاسرائيلي .

وفي الختام فانه يسعدنا اعلامكم بان دولة فلسطين قد قامت بادماج اهداف التنمية المستدامة 17 SDGs في خطتها واستراتيجيتها للعام 2030 وبما يضمن الاجندة الدولية للانماء الحضري وخاصة هدف رقم 11 وان فلسطين تطلب جميع الدول بتحمل مسؤولياتها من اجل تمكين الشعب الفلسطيني من بناء مجتمعاته الحضرية مستدامة لا تدمرها اسرائيل والمستوطنات الغير شرعية ، فاننا بحاجة الى تطور مناطق C في الضفة الغربية وهذا ما نطالب به في مسودة المشروع الذي قدمناه لاجتماعكم الموقر

والف شكر

نصري ابو جيش

رئيس الوفد الفلسطيني للمؤتمر